الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية

Algerian Economic Diplomacy in light of Regional and International Transformations

فيرزو مزياني

جامعة باتنة1، الجزائر.mezfeyrouz@outlook.fr

تاريخ الإستلام: 2018/11/28 تاريخ قبول النشر: 2019/06/22

ملخص:

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات تعزيز المصالح المختلفة للدول باعتبارها مطلب ضروري للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية التي تشهد تحديات عديدة تتطلب تطوير الدبلوماسية و أولوياتها ومضامينها للإنتقال من المنظور التقليدي إلى مجالات جديدة للدبلوماسية و في مقدمتها المجال الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية؛ الجزائر.

Abstract:

Economic diplomacy is one of the most important tools to promote the various interests of countries as a necessary requirement to adapt changes that taking place in the international relations which is witnessing many challenges that require the development of diplomacy and its priorities and contents to move from the traditional perspective to new areas of diplomacy.

Keywords: Economic Diplomacy; Algeria.

* المؤلف المرسل: فيروز مزياني، mezfeyrouz@outlook.fr

مقدمة:

أدت التغيرات الدولية إلى تطور العديد من المفاهيم في حقل العلاقات والدولية و من ضمنها مفهوم الدبلوماسية فلم يعد مفهوم الدبلوماسية يقتصر على إدارة العلاقات السياسية بين الدول بل اتسع ليشمل مجالات عدة: أمنية ، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، ففي ظل العولمة و التبادلات الإقتصادية أصبح الاقتصاد وسيلة من الوسائل الدبلوماسية الرامية لتعزيز التعاون الدولي .

تعتبر الدبلوماسية الإقتصادية من أهم أدوات تعزيز المصالح المختلفة للدول باعتبارها مطلب ضروري للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في الساحة الدولية التي تشهد تحديات و تهديدات عديدة تتطلب تطوير الدبلوماسية و أولوياتها و مضامينها و أبعادها، للإنتقال من المنظور التقليدي إلى مجالات جديدة للدبلوماسية وفي مقدمتها المجال الإقتصادي، خاصة في عصر العولمة و التبادلات الاقتصادية.

و في هذا المجال تسعى الجزائر إلى تفعيل دبلوماسيتها الإقتصادية كأداة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل تراجع أسعار المحروقات و تسعى هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على واقع الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل التطورات الراهنة على المستوى الإقليمي و الدولي خاصة و أن الدبلوماسية الإقتصادية تلعب دورا كبيرا في تحقيق الأمن الإقتصادي، و من هذا المنطلق تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى أهمية تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية ، **فما هو واقع و رهانات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية؟**

و تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ماهي الدبلوماسية الإقتصادية؟
- ماهي إنجازات و تحديات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية؟

و لمعالجة هذه الإشكالية سيتم التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: الإطار النظري للدبلوماسية الإقتصادية

ثانيا: البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية

ثالثا: ضرورة تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط

المحور الأول: الإطار النظري للدبلوماسية الإقتصادية

أولا: مفهوم الدبلوماسية الإقتصادية

1/تعريف الدبلوماسية:

ا/ لغة:

تعود لفظة دبلوماسية و أصل اشتقاقها إلى اللغة اليونانية من إسم "دبلوما" الذي تشتق منه كلمة "دبلوم" و تعني أساسا الوثيقة الرسمية التي يصدرها أصحاب السلطة و تمنح حاملها مزايا معينة (الشامي، ع، 2007، ص.27).

ب/ إصطلاحا:

الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول و الأشخاص الدوليين الآخرين ، و إدارة علاقاتها الرسمية مع بعضها البعض ضمن النظام الدولي(أبوعامر،ع، 2004، ص.164).

2/تعريف الدبلوماسية الإقتصادية:

ظهرت الدبلوماسية الإقتصادية كمفهوم منذ الكساد الكبير في الولايات المتحدة، واكتسبت دوراً أوسع، تدريجياً، بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها مختلف الأطراف الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية .وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: إجمالي الأنشطة الاقتصادية الخارجية للحكومة وقطاع الأعمال للبلد.(بن لخضر محمد العربي و يعقوب أسماء، مجلة البشائرالاقتصادية ،ع 4، افريل، 2016، ص.132)

وعرِّفت بأنها الترويج للصادرات والاستثمار ونقل التكنولوجيا وإدارة الدعم الفني أو التعاون التنموي، وبأنها إدارة الآليات لتحقيق الأهداف الاقتصادية على المستوى الثنائي والمتعدد ولذلك فهي أداة رئيسية لتطوير

تعاون فعال على المستوى الدولي

هي نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف ، تستخدم فيه الأطراف الدولية (دول تكتلات، منظمات) مقدارتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي، أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية وذلك عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة(حمد، ص، 2015،ص.18).

إذا كانت الدبلوماسية تشير إلى إدارة علاقة دولة ما بغيرها من الفواعل الدولية ، عن طريق الاتصال والتمثيل والتفاوض .فان الدبلوماسية الاقتصادية في مفهومها الواسع تشير الى مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية (تصدير استيراد، استثمار، قروض، مساعدة) و التي تباشرها الدول والفواعل غير الدولاتية في العالم الواقعي(مشري،ع ، 2009-2010، ص. 11).

3/مستويات الدبلوماسية الإقتصادية:

تتوزع الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام ضمن ثلاثة مستويات رئيسية هي(حمد، ص،مرجع سابق، ص.22):

أ/ الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف:

مثالها المنظمات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويفترض أن يكون هناك مجموعة من الدبلوماسيين ذوي الخبرة والاختصاص يمثلون الحكومة والقطاع الخاص، يفهمون القضايا الاقتصادية والتجارية الرئيسية ويتفاوضون لتحقيق مصالح دولهم.

ب/ الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية :

تشكل جزء اً رئيسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتم التفاوض في إطارها بين دولتين على مجموعة من القضايا أو الاتفاقات الثنائية الرسمية في مجال التجارة أو الاستثمار.

ج/ الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:

تزداد أهمية هذا المستوى من خلال توقيع اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي، واتفاقيات لفتح الأسواق وتحرير الاقتصاد، وتعزيز المصالح الوطنية لمجموعة دول الإقليم.

4/مجالات الدبلوماسية الإقتصادية:

الدبلوماسية الاقتصادية هي فن خدمة الأمن الاقتصادي والمصالح الاستراتيجية للبلاد من خلال استخدام الأداة الاقتصادية في إدارة العلاقات بين الدول وقد صممت الدبلوماسية الاقتصادية للتأثير على السياسات والقرارات التنظيمية للحكومات الأجنبية، فضلا عن قرارات المنظمات الدولية، وهي تتجاوز التجارة والاستثمار لحل الأسباب المتعددة للنزاعات الدولية (Moons ,S& bergeijk, P , July 2009)

إن جدول أعمال الدبلوماسية الاقتصادية شامل ويشمل قضايا تتعلق بالتجارة الخارجية وعلاقات الاستيراد والتصدير وتعزيز المصالح الاقتصادية الوطنية في بلدان أخرى، وإعلام وتحديث المستثمرين الأجانب المحتملين بفرص الاستثمار، والتفاوض بشأن الاتفاقات الاقتصادية والتجارية في مجال الاقتصاد والتجارة والتعاون، فضلا عن التعاون بهدف القضاء على الاختلافات ومواءمة المعايير في مختلف القطاعات (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية ...الخ).

5/عناصر الدبلوماسية الإقتصادية:

تتكون الدبلوماسية الاقتصادية عادة من ثلاثة عناصر: (Ibid)

- استخدام النفوذ السياسي والعلاقات لتعزيز و / أو التأثير في التجارة الدولية والاستثمار و لتحسين أداء الأسواق وتقليل تكاليف ومخاطر الصفقات عبر الحدود.

- استخدام الأصول والعلاقات الاقتصادية لزيادة وتعزيز المنافع المتبادلة للتعاون والعلاقات المستقرة سياسيا وزيادة الأمن الاقتصادي بالتركيز على سياسات هيكلية و اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية.

- تعزيز المناخ السياسي السليم لتسهيل وتحقيق الأهداف من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، وهي مجال المنظمات فوق الوطنية مثل منظمة التجارة العالمية والتعاون الاقتصادي والتنمية (Ibid)

ثانيا: الإطار النظري للدبلوماسية الإقتصادية:

منطق العلاقات الدولية هو منطق مستمر من المقدرات الاقتصادية، وذلك على اعتبار أن الاقتصاد هو المنتج للقوة لأن القوة الاقتصادية هي من تجعل حركة الدولة أكثر تأثيرا وأكثر قابلية للتطور على مستوى القوة، و لتحليل موضوع الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية يمكن الإعتماد على المداخل النظرية التالية:

1/ نظرية الدور:

تم تطوير هذه النظرية من طرف **"كارل هولستي"** في السبعينيات من القرن الماضي حيث فسح المجال أمام وضع مفاهيم جديدة للدور في السياسة الخارجية بتبنيه نهجًا استقرائيًا لاستكشاف الدور الذي يدركه واضعي السياسات .

يمكن استخدام مفهوم الدور بطرق مختلفة لشرح أو فهم السياسة الخارجية فهو مفهوم واسع يحمل دلالات مختلفة من خلال التمييز بين توقع الدور، أداء الدور، و مفهوم الدور (Aggestam,L,1999)

تفسرنظرية الدور الفعل الدبلوماسي للدولة انطلاقا من مفهوم الدور الوطني**(National Role)** في هذا الإطار، تستعمل هولستي عدة متغيرات وهي: (عباسي، ع، 2017، ص.5.)

-_أداء الدور: مجمل المواقف والأفعال التي تعبر عن وظيفة تؤديها قوة معينة خارج حدودها الإقليمية.

-_إدراك الدور: التصور المترسخ لدى صانع القرار بخصوص ما يجب أن يقوم به أثناء التعامل مع متغيرات البيئة الخارجية.

-_مصادر الدور: المرتكزات التي يبنى عليها السلوك الخارجي، فقد تكون مادية (جغرافية، اقتصادية، عسكرية) أو معنوية .

يعني هذا الإطار النظري عند ربطه بالدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية أن الفعل الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر ما هو إلا تجل لأداء دور محدد والذي يرتكز بدوره على تصورات لدى صناع القرار بخصوص ما يجب القيام به في المجال الاقتصادي، كما أن هذا التصور بدوره يرتكز على مصادر أو أسس معينة تتمثل في الموقع الجغرافي المتميز للجزائر ، بالإضافة إلى تماسها جغرافيا مع العديد من الدول ، كذا ميزتها النسبية في مجال المحروقات إ ضافة إلى الترابط الثقافي والعلاقات التاريخية في محيطها الإقليمي. (المرجع نفسه، ص)

2/ النظرية اللبرالية الجديدة:

تحاج النظرية الليبرالية الجديدة بأن المؤسسات الدولية تهيئ المجال للتعاون الدولي، و رغم اعترافها أن ذلك يكون صعبا في ظل الفوضى إلا أن المؤسسات تتيح للدول التغلب على مجموعة واسعة من عراقيل العمل الجماعي .(دان، ت. و آخرون، 2016، ص.293)

لقد توجه المنظرون الليبراليون الجدد في مطلع التسعينيات نحو خوض العديد من النقاشات حول: (عباسي، ع، مرجع سابق، ص.6)

- كيفية تشجيع الإصلاحات الديمقراطية واللبرالية في العالم.

- قبول أو رفض التعاون مع التسلطية و إمكانية التعامل تجاريا معها.

- كيفية تعزيز مسار العولمة.

- كيفية تقوية مشاركة قوى المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية في المؤسسات المالية.

وبالرجوع إلى تفسير الفعل الدبلوماسي الجزائري ، فهي تتصور أن الدولة:

- تركز على العمل في إطار المؤسسات الدولية.

- التعاون يخلق مكاسبا مطلقة تستفيد منها كل الشركاء

- الرهانات الاقتصادية **(Enjeux)** الدولية والبحث عن المزايا **(Avantage)** الاقتصادية هي المتغير التفسيري لسلوك الدول

3/ مقاربة الإقتصاد السياسي الدولي:

يعتبر الإقتصاد السياسي الدولي واحدا من بين أهم العناصر المشكلة للسياسة الدولية و مجال مركزي لعلاقات دولية معولمة، و هذا ناتج عن تلاشي الحدود بين ما يعتبر سياسة و اقتصاد و ما بين هو وطني ودولي، وضمن دراسة العلاقات الدولية فإن الإقتصاد السياسي الدولي هو أساسا طريقة تفكير في العالم تؤكد علاقتين متداخلتين: إحداهما هي أن الإقتصاد و السياسة لا ينفصلان، كما أن السياسة تبني الإقتصاد في الوقت ذاته الذي يبني فيه الإقتصاد السياسة.(بيليس،ج و سميث،س، 2004، ص-ص.2452-455)

فهناك تعايش و تفاعل بين المجموعات السياسة و الإقتصادية و الإجتماعية في النظام الدولي مما ساهم في تبلور شبكة متكاملة من المصالح المتداخلة بين مستويات رسمية و غير رسمية مختلفة ، و في هذا السياق لا يمكن فصل الدبلوماسية عن ذلك المسار السياسي الواسع الذي يحدث في البيئتين الداخلية و الخارجية، ذلك أن نشاط الفواعل الداخلية خارج إقليم الدولة، إضافة إلى نشاط الفواعل فوق القومية (الشركات متعددة الجنسية، المنظمات الدولية) أدى إلى خلق شبكة من التفاعلات (بوقارة،ح، 2012،ص.158).

المحور الثاني: البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية

قبل التطرق إلى البعد الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية سنتطرق أولا إلى المبادئ الضابطة للسياسة الخارجية الجزائرية، و المحددات الإقتصادية فيها، باعتبار الدبلوماسية أداة تنفيذ السياسية الخارجية.

أولا: / مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تحكم السياسة الخارجية الجزائرية جملة من المبادئ و المحددات أهمها:

- حق الشعوب في تقرير المصير

- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

- رفض استخدام القوة و التهديد بها في التعامل مع الأزمات والنزاعات الدولية واعتماد الحلول السياسية كسبيل لحلها

- حق الأمم و الشعوب في السيطرة على ثرواتها الوطنية.

- التأكيد على أهمية التعاون الدولي بكل أشكاله بصورة أكثر عدلا وتكافؤا.

ثانيا/المحددات الإقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية:

تلعب العوامل الإقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية بحكم الارتباط بين تنفيذ السياسات و توفر الموارد الاقتصادية، و يحدد توفر هذه الموارد ما إذا كان يمكن للدولة أن تكون دولة مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلة لها، كذلك تحدد الموارد قدرة الدولة في التبادل التجاري، و تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، فالدول التي تعاني نقص في الموارد لن تستطيع أن تلعب دور الدولة الكبرى.

كما أنه من الصعب الفصل بين العوامل السياسية- الأمنية و العوامل الإقتصادية في السياسة الخارجية، فالأدوات الإقتصادية غالبا تستخدم لتحقيق أهداف سياسية و أمنية (مفتي،م و سليم، م، مترجمان، 1989، ص،ص.186.185)

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم و الزراعة و الأشغال العمومية و الري والسياحة و الصيد البحري و المالية، و التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجيات المجتمع وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل و في النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي حاجيات المجتمع الضرورية و يضمن سيادة الدولة و أمنها في جميع المجالات.

حيث يعد هذا الهدف من بين أهم المرتكزات التي يقوم عليها تخطيط البرامج و وضع الإستراتيجيات و تكوين الإطارات وبناء المؤسسات بما يواكب العوامل الخارجية التي يرتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي .(بوديسة، أ، 2015/2014، ص،ص.37.36.)

كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تدرج الأبعاد الاقتصادية في مجالها الخارجي ضمن إطار سياستها الإقتصادية ،حيث أن الجزائر مع بداية الألفية الثانية رسخت و كرست التوجه الليبرالي كنهج اقتصادي يتناسب مع استراتيجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات المتسارعة التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي ولعل أهم الأبعاد الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية هي محاولة الارتباط بمنظومة الاقتصاد العالمي مؤسساتيا من خلال منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي،البنك العالمي وميدانيا من خلال بناء شراكات متعددة الأطراف كالشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

ترتبط المصالح الحيوية الجزائرية بالحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني، و دراسة هذا الجانب مرتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تكريسها في النصوص القانونية والدستورية وطبيعة المؤسسات المعنية بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية المتعددة الأبعاد لما لها من أثار وانعكاسات على أمن الدولة ورفاهية الشعب.

رابعا/ الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية قبل سنة 1999

إن المتتبع لمسار الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الاقتصادي يلاحظ أن هذا البعد قد لاقى اهتماما كبيرا من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة، ابتداء من عهد الرئيس "أحمد بن بلة " ثم تجسد هذا البعد تدريجيا مع تأميم البترول في 24 فيفري 1971. و بعد نجاح عملية التأميم ولتعزيز المكاسب الوطنية نقلت الدبلوماسية الجزائرية المعركة إلى المستوى الدولي بداية باستضافة القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز، و هي ترفع راية كفاح العالم الثالث من أجل الاستقلال الحقيقي الذي يعتمد على التحرر الاقتصادي، وكانت من أنجح قمم هذه الحركة حيث أدخلت عليها نقلة نوعية بإضافة البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية وكانت بصمات الجزائر واضحة في هذا الخصوص، وقد صدر في نهاية هذه القمة لأول مرة بيانان أحدهما سياسي تركز حول قضايا التحرر في العالم وأهمية دعمها، في حين تضمن البيان الاقتصادي عدة توصيات منها: مرا قبة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات، و العمل على إيجاد صيغ تهدف إلى الدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الأولية مع التصرف بكامل سيادتها في مواردها الطبيعية.

كما دعت الجزائر إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في رسالة موجهة إلى الأمين العام لهذه الهيئة بتاريخ 30 جانفي 1974 من أجل دراسة (المواد الأولية و التنمية) و قد انعقدت هذه الدورة الاستثنائية يوم 10أفريل 1974 و صدر عن هذه الدورة الاستثنائية وثيقتان في غاية الأهمية وذلك امتدادا لقرارات قمة الجزائر لحركة عدم الانحياز في هذا الصدد وهما:(بوطوره،م)

- إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

- برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

وقد تضمن الإعلان بالخصوص: (المرجع نفسه)

- المساواة بين الدول و عدم التدخل في شؤونها الداخلية

- مشاركتها الفعلية في تسوية مشاكل العالم وحرية اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي الخاص .

- تسيير الدول النامية لثرواتها الطبيعية و نشاطاتها الاقتصادية الضرورية لتنميتها .

- تحديد أسعار عادلة و متساوية بين المواد الأولية والمواد الأخرى المصدرة من طرف البلدان النامية، وبين المواد الأولية و المنتجات الأخرى المصدرة من طرف البلدان المتقدمة

كما صادقت القمة العربية السادسة التي احتضنتها الجزائر في 28 نوفمبر 1973 على قراري إنشاء : المرجع نفسه)

- البنك العربي للتنمية الاقتصادية لإفريقيا

- الصندوق العربي للدعم التقني للدول العربية و الإفريقية.

و في إطار مكمل أدرجت الجزائر أهمية إصلاح المنظمات الدولية القائمة و لا سيما من أجل تكفل أفضل بمشاكل التنمية و كانت وراء إصدار لائحة الأمم المتحدة رقم 3362 في دورتها الـ 29 لعام 1974 التي هدفت من ورائها إلى دمقرطة المنظمات الدولية التي تهيمن عليها القوى الكبرى .

أبرمت الجزائر اتفاق تعاون مع الجماعة الأوروبية عام 1977 و دخل الإتفاق حيز التنفيذ سنة 1978 و تتمتع الجزائر بموجب هذا الاتفاق بمزايا تفضيلية لصادراتها الصناعية، و تعتبر الجزائر من ضمن الدول الموقعة على إعلان برشلونة عام 1995 و التزمت بالمبادئ التي أقرها و خاصة ما تعلق بتأسيس منطقة للتجارة الحرة بحلول سنة 2010 . (خلفون، أ، 2006/2005، ص.90)

خامسا: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ 1999

عملت الجزائر من أجل تشجيع كل الصيغ الممكنة لإقامة وتعزيز التعاون جنوب . جنوب ، و تحقيق أهداف الحوار بين الشمال والجنوب وما تزال الجزائر تناضل على عدة مستويات إقليمية و دولية خاصة مع مجموعة الـ 77 التي ترأستها مناصفة مع الصين عام 2012 .

و تعتبر الشراكة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) من أهم تجليات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي للجزائر في إفريقيا حيث تعتبر الجزائر طرفا أساسيا في بعث مبادرة النيباد التي تمثل منطلقا لتحقيق التنمية

المستدامة في إفريقيا من خلال إعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن. (العايب، س، 2011/2010، ص.116)

أما على مستوى المشاريع الكبرى لتحقيق التكامل الإقليمي والاتصال فقد قطعت الجزائر أشواطا مهمة مثل مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر- لاغوس- النيجر) المرفق بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مروراً بالجزائر والنيجر، إضافة إلى تنفيذ الجزء الخاص بالجزائر من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر- أبوجا ، كما تسعى الجزائر باستمرار إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وإقامة الشراكات ا مع بعض البلدان في إطار خدمة برامج التنمية الوطنية المستدامة بكل أبعادها ، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى منتدى إفريقيا للاستثمار والأعمال الذي استضافته الجزائر أيام 3 ، 4 و 5 ديسمبر 2016 .

إضافة إلى الدور الجزائري الهام في الاتفاق التاريخي يوم 28 سبتمبر 2016 لمنظمة الأوبك في اجتماع لها بالجزائر وتضمن تخفيض الإنتاج إلى مستوى يتراوح بين 32.5 و33 مليون برميل يوميا هذا الاتفاق الذي أكده اجتماع فيينا الرسمي في 30 نوفمبر 2016، بهدف استعادة سوق النفط توازنها مع تطبيق هذا الاتفاق وذلك بالتنسيق مع الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك (بوطوره،م، مرجع سابق.)

أما على المستوى الثنائي فتجلت الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية من خلال: (عادل عباسي، مرجع سابق،ص.9.)

1/ مسح الديون:

حيث قامت الجزائر منذ 2010 بمسح ديون 14 دولة إفريقية عضو في الاتحاد الإفريقي و بمبلغ يقدر بـ 902 مليون دينار، وهذا في إطار التضامن مع دول القارة لمواجهة أزماتها الاقتصادية. تتمثل تلك الدول في كل من (البنين، بوركينافاسو، الكونغو، إثيوبيا ، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي و برنسيب، النيجر، السينغال وتنزانيا).

2/ توقيع الاتفاقيات الثنائية:

تحرص الدبلوماسية الجزائرية على توقيع أكبر عدد ممكن من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية على غرار مالي و النيجر ودول المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا.

3/ مشاريع استثمارية:

إن للمشاريع الاستثمارية الجزائرية - بنوعيها العامة والخاصة- دور كبير في التغلغل الاقتصادي الجزائري في إفريقيا وأسواقها، حيث تتبنى هذه المشاريع شركات جزائرية رائدة في مجالاتها، سونالغاز، اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، إضافة إلى الاستثمارات النفطية للعملاق الجزائري سوناطراك في كل من النيجر، تشاد، موزمبيق، ليبيا وزمبابوي. إن الحال نفسه بالنسبة للقطاع الخاص الذي بدأ يتواجد بصورة ملحوظة في الأسواق الإفريقية خاصة مع مجمع سيفيتال ورائد التكنولوجيا كوندور.

المحور الثالث: ضرورة تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط

أولا / سمعة و شهرة الدبلوماسية الجزائرية في العالم:

بفعل الثورة التحريرية، تعززت سمعة الجزائر أولا بانحيازها إلى حركات التحرر وثانيا بقرارات التأميم التاريخية وثالثا بإدخال جملة من التحولات على الصعيد الداخلي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، فأصبحت الجزائر في نفس الوقت " مكة الثوار" حسب تعبير "أميلكار كابرال" بالنسبة للشعوب المكافحة من أجل التحرر من الاستعمار المباشر، ومدرسة يؤخذ بتعاليمها لتحرير باطن الأرض واسترجاع السيادة الوطنية على ثروات الدول التي توجد تحت هيمنة الشركات الأجنبية العالمية .وهو ما لوحظ على مستوى الدول النفطية التي باشرت باتخاذ نفس المنهج الجزائري لتحرير نفطها، وبسبب هذه السمعة، طلب من الجزائر أن تمثل العالم الثالث عند الدفاع عن مصالحه على الصعيد العالمي.(بن لخضر، م،ا، و يعقوب،أ، 2016،ص 137.)

ثانيا/ السعي نحو التنويع الإقتصادي كخيار استراتيجي:

تسعى الجزائر في إطار سياسة التنوع الاقتصادي إلى مراجعة تموقعها الاقتصادي على المستوى القاري كخيار استراتيجي يندرج في إطار نظرتها الإصلاحية التي تعتمدها في كل القطاعات و شتى المجالات، و قد دخلت الدبلوماسية الجزائرية منعرجا جديدا و حاسما ، بتركيزها على البعد الاقتصادي كما هو معمول به في الدول الكبرى، التي تزاوج بين العملين الدبلوماسي والاقتصادي، خدمة لاقتصادها من جهة وللتكيف مع التحولات التي تفرضها الأزمات العالمية، والتي لا تترك أمامها خيارا آخر غير البحث عن فرص الاستثمار وهذا ما تؤكده الزيارات المكثفة لرؤساء الدول والدبلوماسيين إلى الجزائر، الذين يكونون عادة مرفقين بعدد هام من رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات. (فريال بوشوية)

تعتبر ورقة الدبلوماسية الاقتصادية الممر الوحيد للجزائر إلى إفريقيا، قياسا بعلاقاتها ووزنها وموقعها الاستراتيجي ما يجعلها أنسب شريك في هذا الامتداد القاري الذي يمثل عمقها الإستراتيجي ، لاسيما وأن السياسة باتت اليوم في خدمة الاقتصاد و لعل ما يؤكد هذا الطرح التركيز في تبادل الزيارات الرسمية الجزائرية على الشق الاقتصادي، وتوسيع اللقاءات الرسمية إلى الوفود التي تضم أساسا رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات، لبحث سبل الاستثمار في كل الميادين.

الجزائر اليوم وفي إطار إصلاحات جوهرية، تبنت خيار الدبلوماسية القارية التي تمهد لحضورها القوي على هذا المستوى، من خلال إنشاء هيئة خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية قصد منح العمل الدبلوماسي الجزائري إنسجاما أكبر ، إضافة إلى القيام باستثمارات هامة، تندرج بدورها في إطار التنويع الاقتصادي، الذي يقتضي منها الانفتاح على أسواق أخرى والأنسب لها حاليا هي السوق الإفريقية بحكم الجوار الجغرافي، و الإنتماء التاريخي و الثقافي، إضافة إلى المقومات الإقتصادية الهامة التي تتوفر عليها الجزائر(المرجع نفسه).

ثالثا التحديات التي تواجه الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية:

مقابل هذه الفرص التي تعزز تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية ، هناك عدة تحديات تواجهها منها (عباسي،ع، مرجع سابق)

- تنامي التهديدات الأمنية الجديدة و اللا تماثلية (جماعات إرهابية- هجرة غير شرعية، التطرف، الجريمة المنظمة) على الحدود الجزائرية في كل من تونس و مالي و ليبيا .

- غلق الحدود بفعل تنامي التهديدات الأمنية السابقة وهو ما يتعارض مع مقاربة اقتصادية نشطة للجزائر في إفريقيا.

- الجهل بفرص الاستثمار ومناخ الأعمال في الجزائر من طرف الأفارقة.

- منافسة قوى إفريقية أخرى للجزائر في مجال الاستثمار وخاصة في مجال الخدمات (عدم وجود بنوك جزائرية في إفريقيا)

خاتمة:

تعتبر الدبلوماسية الإقتصادية أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية و الأمن الإقتصادي بشكل خاص ، و الدبلوماسية الاقتصادية في مفهومها الواسع تشير الى مجموع النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية (تصدير، إستيراد، استثمار، قروض، مساعدة) و التي تباشرها الدول والفواعل غير الدولاتية كما تهتم بالتجارة العالمية، و تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود (الإستثمارات)، التعاون المالي، التنمية الإقتصادية، قضايا الهجرة، و إدارة الأزمات كدبلوماسية إقتصادية.

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية، مند سنة 1999، من كسر العزلة المفروضة عليها خلال العشرية السوداء ونجحت في استعادة مكانتها الاستراتيجية على الصعيد الإقليمي و العالمي. رغم التحديات و التهديدات العالمية مثل قضايا الإرهاب و الهجرة و الجريمة المنظمة

أصبح البعد الإقتصادي من بين أهم متطلبات الأداء الدبلوماسي الجزائري ، قصد التكيف مع المتغيرات الدولية و تحقيق التنمية (الدبلوماسية التنموية)، و توظيف خبرة الدبلوماسية الدولية للجزائر من أجل جلب فرص الإستثمار الأجنبي الذي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الإقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

أولا/ باللغة العربية:

الكتب:

1/ الشامي،ع، (2007)، الدبلوماسية، ط.2،الأردن، دار الثقافة.

2/ العايب، س،(2010.2011)،"الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة باتنة.

3/ أبوعامر، ع، (2004)، العلاقات الدولية الظاهرة و العلم- الدبلوماسية و الاستراتيجية، عمان،دار الشروق.

4/ بوقارة،ح، (2012/2011)، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر،دار هومة.

5/ بوديسة، أ،(2015/2014)"الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي 2011-2015"،مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة بومرداس

6/ بن لخضر،م، و يعقوب أ، (2016)،" تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي -مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية-"، مجلة البشائر الاقتصادية.

7/ بوشوية، ف،"الدبلوماسية الاقتصادية... الورقة الرابحة"، تم تصفح المقالب بتاريخ : 2017/11/24

http://www.ech-chaab.com/

8/ بوطوره، م،"البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2017/11/30.

http://sawtalahrar.net/index.php/

9/ جون بيليس،ج و سميث، س، (2004)، عولمة السياسة العالمية، ط.1، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

10/حمد، ص،(2015)، "أثر الدبلوماسية الإقتصادية في التنمية الإقتصادية (سوريا أنموذجا)"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الإقتصاد.

11/ خلفون، أ، (2006/2005)،المقاربات الأمنية في الشراكة الأورو -مغاربية،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر.

دان، ت، وآخرون، (2016)، نظريات العلاقات الدولية التخصص و التنوع، ط.1، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات .

12/ عباسي، ع، (2017)، " نحو مقاربة اقتصادية للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا: الفرص و القيود" (ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول:"الجزائر و افريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى بناء شركات"، قالمة،الجزائر.

13/ مشري ، ع،(2010/2009)، "الدبلوماسية الإقتصادية في عصر العولمة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر .

14/ مفتي م، و محمد سليم، م، مترجمان، (1989)، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: عمادة شؤون المكتبات.

ثانيا/ باللغة الأجنبية:

1/ Bergeijk ,P, and n Moons,S,Economic Diplomacy and Economic Security , July 2009.

https://bit.ly/2FNanp1.

2/ Aggestam,L, Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy, ARENA Working Papers, le : 23/11/2018.

https://bit.ly/2wuvKo5